دور السياسة المالية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري

The Role of Fiscal Policy in Integrating the Informal Economy in the Egyptian Economy

مصطفى زناتي
مدرس الاقتصاد المساعد كلية التجارة جمعة جنوب الوادي
عطا الله أبو سيف ابادير
أستاذ الاقتصاد كلية التجارة جامعة حلوان

المستخلص:

تعاني مصر من كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي والذي يتسبب في العديد من الآثار السلبية التي تصيب الدول والاقتصاد الرسمي والمجتمع والمستهلك، هذا فضلاً عن ضياع جزء كبير من الإيرادات على الخزانة العامة للدولة متمثلة في (الضرائب، اشتراكات التأمينات الاجتماعية، رسوم التراخيص، .... وغيرها)، وبالتالي هناك حاجة ضرورية لدمج هذا الاقتصاد وتقنين أوضاعه. وفي ضوء ما سبق، تناولت الدراسة الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية (سياسة الأنفاق العام والسياسة الضريبية) في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري.

تمثل هدف الدراسة في الوصول إلى الآلية التي يمكن من خلالها استخدام سياسة الأنفاق العام والسياسة الضريبية في تشجيع الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية على الاندماج في الاقتصاد الرسمي طواعية واختياراً دون إكراه.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج أبرزها أن الدولة يمكنها استخدام سياسة الأنفاق العام في دمج الاقتصاد غير الرسمي من خلال توفير ظروف العمل اللائق للعاملين في الأنشطة غير الرسمية وخفض تكلفة الانتقال للاقتصاد الرسمي مما ينعكس على زيادة الرغبة والحافز في العمل بشكل رسمي، فضلاً عن استخدام العديد من الوسائل والسياسات الضريبية التي تشجع وتحفز الأنشطة غير الرسمية على الانضمام والعمل تحت مظلة الدولة الرسمية.

الكلمات المفتاحية: – الاقتصاد غير الرسمي، السياسة المالية، سياسة الإنفاق العام، السياسة الضريبية

Abstract

Egypt suffers from the large size of informal economy, which causes many negative effects on state, the official economy, society and the consumer, in addition to the loss of a large part of the revenues to the state's public treasury represented in (taxes, social insurance contributions, licensing fees, … and others). So, there is a necessary need to integrate this economy and legalize its conditions. In light of the foregoing, the study examined the role that fiscal policy (public spending policy and tax policy) can play in integrating the activities of the informal economy into the Egyptian economy.

The aim of the study is to reach the mechanism through which public spending policy and tax policy can be used to encourage informal economic activities to integrate into the formal economy voluntarily and without coercion.

The study continued with a set of results, most notably that the state can use the public spending to integrate the informal economy by providing appropriate working conditions for workers in informal activities and reducing the cost of moving to the formal economy, which is reflected in an increase in desire and motivation to work formally, as well as the use of many tax policies that encourage and stimulate informal activities to join and work under the official state umbrella.

Keywords: - informal economy, fiscal policy, public spending policy, tax policy.

المقدمة: –

تعاني العديد من الدول وخصوصاً الدول النامية من كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي فلا يكاد يخلو اقتصاد أية دولة على اختلاف أيدولوجيتها ودرجة تقدمها الاقتصادي من وجود صور للأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، ويمثل حجم هذا الاقتصاد نسبة مرتفعة من إجمالي الناتج المحلي لمعظم بلدان العالم ويتنامى حجمه بمعدلات تفوق معدل نمو الاقتصاد الرسمي.

ويتسبب نمو وانتشار الاقتصاد غير الرسمي في إحداث تشوهات في الاقتصاد الرسمي من حيث بعض المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وذلك لارتباطه بالاقتصاد الرسمي وبالعديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية ومن ثم تشوه صنع السياسات، تاركاً آثاراً يصعب تجاهلها، فضلاً عن خسارة الاقتصاد الرسمي بسبب القدرة التنافسية غير العادلة مع نظيره غير الرسمي نظراً لانخفاض أجور العاملين وانخفاض أسعار السلع والخدمات المماثلة وعدم خضوع أنشطته للرقابة الضريبية والتأمينات الاجتماعية أو الصحية، فضلاً عن ما يعانيه الاقتصاد غير الرسمي من سلبيات كتشغيل من هم دون سن العمل وعدم حصول العاملين على حقوقهم لعدم وجود عقود مكتوبة أو تأمينات اجتماعية أو مظلة من التأمين الصحي، كما أن المستهلك يحصل على نصيبه من الآثار السلبية حيث يحصل على سلع وخدمات غير مطابقة للمواصفات الصحية الأمنة ولا يخضع لك الاقتصاد لرقابة جهات حماية المستهلك.

ويمر الاقتصاد المصري بمرحلة حرجة ويحتاج للاستفادة من كافة الأنشطة الاقتصادية التي تتم بداخله وخصوصاً الأنشطة غير الرسمي والتي أصبح الاهتمام بها والتعامل معها أمراً إلزامياً تفرضه طبيعة المرحلة خاصة أن تلك الأنشطة تفوق في نموها الأنشطة الاقتصادية الرسمية، وتبدو أهمية دمج الاقتصاد غير الرسمي للاقتصاد الرسمي في القضاء على الآثار السلبية والتي تؤثر على الدولة والاقتصاد الرسمي والمستهلك والمجتمع، هذا بالإضافة إلى أن دمج هذا الاقتصاد يمثل زيادة في موارد الدولة من حيث (الضرائب، اشتراكات التأمينات الاجتماعية، الجمارك، رسوم

التراخيص، تقديم الخدمات الحكومية (التنمية المحلية، الكهرباء، المياه، .....)) وغيرها من الالتزامات المالية التي كان يستحملها في حالة مزاولة أنشطته بشكل رسمي، مما ينعكس على انخفاض العجز المزمن للموازنة العامة وغيرها من الآثار الإيجابية الناجمة من دمج هذا الاقتصاد في الاقتصاد الرسمي للدولة.

ويتولد عن أنشطة الاقتصاد غير الرسمي دخولاً تمثل عصب الحياة لفئة كبيرة من العمالة بها، مما يجعل امر تنظيمها ودمجها في الاقتصاد الرسمي ليس بالامر السهل التحقيق بمجرد قيام الدولة باصدار القرارات الملزمة بذلك، لأن هذه القرارات لا يمكنها أن تمنع نهائياً أنشطة القطاع المتعددة والمتغلغلة فإن هذا المنع غالباً ما يكون مؤقتاً وما تلبث أن تقود هذه المنشأت للعمل من جديد، ولذلك لتحفيزها على الاندماج طواعية واختياراً دون أكراه، وتعدد السياسة المالية (سياسة استخدام سياسة الإنفاق العام في تقديم الحوافز والمزايا التي تحقق للقطاع غير الرسمي مصلحة في الاندماج تفوق مصلحته المتعلقة بمزاولة النشاط بصورة غير رسمية، بالإضافة إلى العديد من الوسائل والسياسات الضريبية التي تعمل على تحفيز وتشجيع القطاع غير الرسمي على الانضمام للاقتصاد الرسمي).

مشكلة الدراسة: –

أصبحت قضية الاقتصاد غير الرسمي من أهم القضايا المعروضة على الساحة المصرية وأحد أهم أولويات الحكومات المتوالية بعد ثورة يناير ٢٠١١، خصوصاً مع تزايد وكبر حجم هذا الاقتصاد في غضون السنوات الماضية نتيجة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي التي أصابت البلاد، وتحاول الدولة جاهدة دمج هذا الاقتصاد وتقنين أوضاعه، حيث يترتب على عملية الدمج العديد من الآثار الإيجابية والمتمثلة في زيادة موارد الدولة من (الضرائب، اشتراكات التأمينات الاجتماعية، الجمارك، رسوم التراخيص، تقديم الخدمات الحكومية والتنمية المحلية، الكهرباء، المياه، .....) وغيرها من الالتزامات المالية التي كان سيمنحها هذا القطاع غي حالة ممارسة أنشطته بشكل رسمي، هذا بالإضافة إلى القضاء على الآثار السلبية

للاقتصاد غير الرسمي والتي تصيب الدولة والاقتصاد الرسمي والمستهلكين والمجتمع، ومن ناحية أخرى تعد السياسة المالية (سياسة الإنفاق العام والسياسة الضريبية) من أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتحقيق آثار مرغوبة وتفادي آثاراً غير مرغوبة.

وعليه تلخصت مشكلة الدراسة في محاولة التعرف على الآلية التي يمكن من خلالها استخدام السياسة المالية بشقيها (الإيرادات والنفقات) للتأثير على المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط بحد كبير بالاقتصاد غير الرسمي في محاولة لدمجه ضمن الاقتصاد الرسمي، أي أن مشكلة الدراسة تتمثل في الإجابة على السؤال التالي "كيف يمكن للسياسة المالية أن تستخدم في التأثير على متغيرات اقتصادية يمكن بدورها أن تؤثر في الاقتصاد الرسمي".

فرضية الدراسة: –

- تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مؤداها: –
- يمكن للسياسة المالية أن تلعب دوراً فعالاً في دمج الاقتصاد غير الرسمي في **الاقتصاد الرسمي** ويمكن تقسيم هذه الفرضية الأساسية إلى عدد من الفروض الفرعية وذلك على النحو التالي: –

١- يساهم الاقتصاد غير الرسمي بنسبة كبيرة في النشاط الاقتصادي وفي تكوين الدخل القومي.

٢- يتأثر الاقتصاد غير الرسمي بالعديد من المتغيرات الاقتصادية التي ترتبط بالسياسة المالية للدولة مثل (الضرائب والنفقات).

٣- يمكن أن تساهم السياسة المالية في مصر في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

الهدف من الدراسة: –

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اختبار صحة الفرضية السابقة وذلك من خلال دراسة مدى فعالية السياسة المالية في محاولات دمج الاقتصاد غير الرسمي في

الاقتصاد المصري وبصورة أكثر تفضيلاً: – تحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة التالية: –

١- كيف يمكن تقدير حجم النشاط الاقتصادي غير الرسمي وما مدى مساهمته في تكوين الدخل القومي في مصر.

٢- ما هي العلاقة بين أنشطة الاقتصاد غير الرسمي وأهم المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد، مثل علاقة هذه الأنشطة بالضرائب والنفقات العامة والادخار وكذلك الإنتاج والاستهلاك وبحسابات الدخل القومي بوجه عام؟

٣- كيف يمكن لأدوات السياسة المالية (السياسة الضريبية – سياسة الإنفاق العام) أن تساهم في دمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي في مصر؟

أولاً: – الإطار النظري للاقتصاد غير الرسمي

مفهوم الاقتصاد غير الرسمي

ظهر مفهوم الاقتصاد غير الرسمي لأول مرة في بداية السبعينيات في أفريقيا حينما ابتكر العالم (Keith Hart) مفهوم (اللارسمية) من خلال المقال الذي تم نشره سنة (١٩٧٣) في مجلة الدراسات الأفريقية الحديثة، حيث أوضح وجود أنشطة اقتصادية جديدة غير منظمة تولد عوائد متدنية وغير منتظمة لفقراء أكرا عاصمة غانا.

ويعرفه البعض بأنه مجموعة أنشطة اقتصادية تولد دخول لا يتم دفع ضرائب عنها ولا تخضع للرقابة الحكومية ولا تندمج ضمن حسابات الناتج القومي الإجمالي بخلاف أنشطة الاقتصاد الرسمي والتي تولد دخولاً تخضع للنظام الضريبي والرقابة وتندمج ضمن الحسابات القومية. [١]

١) محمد، محمود عبد الحافظ. (٢٠١٤). الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد ٤٠٠، ص ٨.

ويعرفه (Vito Tanz, 1982) "عبارة عن الأنشـطة التي يصـعب قياسـها وإخضاعها للضريبة، سواء كانت قانونية أو غير قانونية". (١)

فيما يعرفه البعض الأخر بأنه "ذلك الجزء من الناتج القومي الإجمالي الذي كان يجب أن يكون مدمج في الحسابات القومية ولكن لم يندمج لسبب أو لأخر". (٢)

ويرى البعض أن مفهوم الاقتصـاد غير الرسـمي يتوقف على المنظور الذي ننظر إليه منه، فإذا نظرنا إليه من منظور التهرب الضـريبي، فإن نقطة البداية تكون النظام القانوني الذي يحدد طبيعة الدخول التي تخضـع للضـريبة، وبناء عليه فإن الاقتصاد غير الرسمي هو الأنشطة التي تولد دخولاً خاضعة للضريبة ولكن يتم إخفائها عن السلطات الضريبية بهدف التهرب الضريبي، وإذا نظرنا إليه من منظور الحسابات القومية، فإن الاقتصاد غير الرسمي هو الأنشطة التي تولد دخولاً لا يتم تسجيلها ضمن حسابات الناتج القومي، سواء كانت هذه الأنشطة خاضعة أو غير خاضعة للضريبة، قانونية أو غير قانونية.

مما سـبق يمكن تعريف الاقتصـاد غير الرسـمي بأنه "كافة الأنشـطة المولدة للدخل الذي لا يسـجل ضـمن حسـابات الناتج القومي إما لتعمد إخفاءه تهرباً من الالتزامات القانونية المرتبطة بالكشـف عن هذه الأنشـطة، إما بسـبب أن هذه الأنشـطة المولدة للدخل بحكم طبيعتها تعد من الأنشـطة المخالفة للنظام السـائد في البلاد" ووفقاً لهذا التعريف فإن أنشطة الاقتصـاد غير الرسمي تشمل الدخول المولدة بطرق شرعية ولكن لا يعلن عنها للجهات الضـريبية، وكذلك الأنشطة الإجرامية التقليدية مثل الاتجار بالمخدرات وغسـيل الأموال والقمار والتهريب وغيرها وأخيراً عمليات المقايضـة التي تتم بدون استخدام النقود. (٣)

1) Kausik Chaudhuri, others (2002), the size and development of the Indian shadow economy, P.4 http://www.economics.uni-Linz.ac.at/Schneider/thehiddepaper1c.pdf

2) Gutmann. P(1977), The Subterranean Economy, financial analysis journal, Nov/Dec. PP 26 – 30.

٣) عبد الفضـيل، محمود؛ دياب، جيهان. (١٩٨٥). أبعاد ومكونات الاقتصـاد الخفي في إطار نظم متطورة للحسـابات القومية، **مجلة مصر المعاصرة**، العدد ٤٠٠، ص ٨.

وسيقوم هذا البحث على استخدام التعريف الضيق للاقتصاد غير الرسمي والذي يشمل كل أنشطة الاقتصاد غير الرسمي المشروعة والتي نتج عنها سلع وخدمات ولكن تم إخفاؤها عمداً عن المؤسسات الضريبة وذلك للأسباب التالية: –

١- التهرب من دفع الضرائب (ضرائب الدخل وضرائب القيمة المضافة).
٢- تجنب دفع اشتراكات التأمينات الاجتماعية للعمال.
٣- تجنب بعض المعايير القانونية واللوائح الخاصة بسوق العمل، مثل الحد الأدنى للأجور الوحد الأقصى لساعات العمل، ومعايير السلامة وما إلى ذلك
٤- تجنب الاختلال لبعض الإجراءات الإدارية، مثل استكمال الاستبيانات الإحصائية أو الإجراءات الإدارية الأخرى.

أسباب انتشار الاقتصاد غير الرسمي في مصر: –

بالإضافة إلى الأسباب الإدارية والاقتصادية والتكنولوجية والسياسية المسئولة عن تنامي الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية بصفة عامة، فإن التوجه نحو الاقتصاد غير الرسمي وزيادة نموه تحدده أسباب أخرى تختلف من دولة إلى أخرى وفقاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل الدراسة، ويفيد دراسة وتحليل تلك الأسباب في التعرف على مواطن الخلل في الاقتصاد المصري والتي تسببت في نمو تلك الظاهرة وهو ما يساعد بدوره في معالجة هذه الأسباب أو الحد منها عند وضع رؤية استراتيجية للتعامل مع هذا القطاع للاستفادة منه في الاقتصاد المصري، ونعرض فيما يلي أهم أسباب نمو تلك الظاهرة في مصر.

١- ارتفاع الأعباء الضريبية: –

تعد الأعباء الضريبية المرتفعة من أهم العوامل المتسببة في نمو وازدهار الاقتصاد غير الرسمي في صمر، حيث تؤدي الأعباء الضريبية إلى زيادة انتشار هذه الأنشطة إما بعدم تسجيل النشاط كلياً أو بتهرب الأنشطة المسجلة من الضرائب عن طريق إخفاء جانب من معاملاتهم ودخولهم عند كتابة الإقرار الضريبي أو من خلال

إجراء معاملاتهم من خلال المقايضـــة لتجنب الأعباء الضـــريبية وكلها صـــورة تدخل ضمن الأنشطة غير الرسمية.

٢- عجز الموازنة العامة للدولة: -

حيث تلجأ الدولة في سبيل تغطية هذا العجز إلى فرض ضرائب ورسوم جديدة أو رفع أســـعار الضـــرائب القائمة، مما يدفع الممولين إلى اتخاذ كافة الســـبل الممكنة للتهرب الضريبي خاصة في الدول النامية التي تتصف بضعف كفاءة النظام الضريبي ولا سيما في تحصيل الضرائب، وقد تلجأ الدولة أيضاً إلى الإصدار النقدي الجديد، ومن المعروف أن زيادة وسائل الدفع الجديدة تعد من المصـــادر الرئيســـية للضـــغوط التضـــخمية والارتفاع في المســـتوى العام للأســـعار والذي يؤدي إلى انكماش الدخل الحقيقي للأفراد مما يدفعهم ويزيد الضـــغوط عليهم للبحث عن أعمال إضـــافية لزيادة الدخل عن طريق العمل في أنشطة الاقتصاد غير الرسمي.

٣- ارتفاع معدلات التضخم زيادة الأسعار: -

هناك علاقة تبادلية بين التضخم وأنشطة الاقتصاد غير الرسمي، حيث يؤدي نمو الاقتصاد غير الرسمي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار وحدوث تضخم خاصة في السلع الأساسية التي يحدث فيها فائض طلب، وبالمثل فإن التضخم يلعب دوراً كبيراً في نمو واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي حيث يؤدي لانخفاض الدخل الحقيقي للأفراد وبالتالي تزداد الضغوط على الأفراد للبحث عن عمل إضافي لتعويض النقص في الدول الحقيقية لمواجهة الارتفاع في المستوى العام للأسعار وينتهي الأمر بهؤلاء الأفراد إلى الالتحاق بالقطاع غير الرسمي.

٤- الخلل في نظام التسعير: -

تسعى الدولة لتوفير السلع والخدمات للأفراد بأقل من تكلفتها الفعلية ولذلك فهي تتبع نظم تسعيرية لبعض السلع الزراعية والصناعية والخدمات، ولكن أدى ذلك إلى وجود الوسطاء والسوق السوداء للتجارة في هذه السلع مما يؤدي بدوراً في النهاية إلى نمو واتساع حجم الاقتصاد غير الرسمي.

٥- البيروقراطية والتعقيدات الإدارية: -

يعاني الاقتصاد المصري من البيروقراطية المتمثلة في العقاب التي يواجهها الأفراد والمشروعات والتي تنتج من تعقد الإجراءات الحكومية للحصول على الموافقات اللازمة لاستخراج التراخيص وبدء مزاولة النشاط وكذلك تعدد الجهات المطلوب الحصول على الموافقات اللازمة لاستخراج التراخيص وبدء مزاولة النشاط وكذلك تعدد الجهات المطلوب الحصول على موافقتها، وتتأثر المشروعات الحرفية والمنزلية والمشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر بشكل كبير بهذه التعقيدات الإدارية وتفضل ممارسة أنشطتها بشكل غير رسمي حتى تتجنب وتبتعد عن القوانين والتعقيدات الإدارية.

٦- تزايد السكان، وارتفاع معدلات الهجرة من الريف للمدينة: -

يعد تزايد معدلات نمو السكان في مصر من ضمن الأسباب الرئيسية لنمو واتساع الاقتصاد غير الرسمي، حيث تؤدي الزيادة السكانية إلى انخفاض مستوى دخل الأسرة ومحاولة رب الأسرة الحصول على عمل إضافي لزيادة الدخل أو الهجرة من المناطق الريفية الفقيرة إلى المناطق الحضرية للبحث عن مصادر دخل لتعاني الأخيرة من التجمعات العشوائية للمهاجرين والتي تكتظ بالمنشأت غير الرسمية.

٧- ارتفاع نسبة الأمية والتسرب من التعليم: -

تعاني مصر من ارتفاع معدلات الأمية المتمثلة في عدم معرفة الأفراد القراءة والكتابة أو حصول بعض الأفراد على قسط ضئيل من التعليم لا يؤهلهم لشغل الوظائف المناسبة في القطاع الرسمي، وبالتالي لا يجدون فرص عمل إلا من خلال الوظائف الهامشية والأعمال الحرفية التي تكون متاحة من خلال القطاع غير الرسمي، ويلعب التهرب من التعليم دوراً كبيراً في اتساع ونمو الاقتصاد غير الرسمي حيث يكون الأطفال المتهربون من التعليم في الغالب من أسر فقيرة ومحدودة الدخل وتشجعهم في بعض الأحيان على التهرب من التعليم إلى الالتحاق بالعمل بأنشطة القطاع غير الرسمي.

الآثار المختلفة للاقتصاد غير الرسمي: –

يعد الاقتصـاد غير الرسـمي ظاهرة اقتصـادية واجتماعية معقدة، فهي لا تمثل فقط غياب تطبيق القانون وتسجيل المعاملات لدى الدولة وإنما تكشف أيضـاً عن نمط معين من تداول القيم الاقتصادية وممارسة المعاملات استناداً إلى قواعد غير تلك التي تضـعها الدولة، الأمر الذي يجعل البعض يرى أن للاقتصـاد غير الرسـمي آثاراً سـلبية على الحياة الاقتصـادية سـواء من الناحية الجزئية أو الكلية، في حين يرى البعض أن هناك بعض الآثار الإيجابية، وسنعرض فيما يلي أهم تلك الآثار.

أولاً: – الآثار السلبية للاقتصاد غير الرسمي

١- الآثار السلبية التي تقع على عاتق الدولة

أ- الفاقد في إيرادات الدولة: – حيث يتسـبب الاقتصـاد غير الرسـمي في ضـياع حصـيلة كبيرة من الإيرادات على الخزانة العامة للدولة سـواء المتعلقة بالفاقد الضـريبي الناتج عن التهرب أو تلك المتعلقة برسـوم التراخيص وتقديم الخدمات الحكومية (التنمية المحلية، الكهرباء، المياه، .....) أو الجمارك أو اشتراكات التأمينات الاجتماعية، ويتسبب كل ما سبق في تعميق العجز المزمن في الموازنة العامة للدولة.

ب- الفسـاد وعدم الاسـتقرار السـياسـي والاقتصـادي: – "غالباً ما ينظر إلى الاقتصاد غير الرسمي والفساد على أنهما وجهان لعملة واحدة أو كالتؤام يحتاج أحدهما إلى الأخر أو يحارب بعضـهما البعض مما دفع إلى البحث في علاقة أحدهما بالأخر، وهذه العلاقة يمكن أن تختلف فقد تكون تكاملية أو يحل أحدهما محل الأخر" [١] وينعكس الفسـاد على صعوبة تحقيق الاستقرار السياسي، وعدم الاستقرار السياسي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

1) Schneider, F. (2007), Shadow Economies and Corruption All Over the World: Revised Estimates for 120 countries.
http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeeconomycorrumption.july2007.pdf

٢- الآثار السلبية التي تقع على عاتق الشركات العاملة في الاقتصاد الرسمي

أ- إضعاف الاقتصاد الرسمي: - يضعف الاقتصاد غير الرسمي من قوة الاقتصاد الرسمي ومنافسته بصورة عادلة، حيث أنه يتهرب من الالتزامات المالية التي كان سيتحملها في حالة عمله بشكل رسمي، وبالتالي يتمكن من عرض سلعه ومنتجاته بأسعار تقل بفارق ملحوظ عن نظيرتها المنتجة في القطاع الرسمي مما يدفع المستهلكين إلى شراء تلك المنتجات والابتعاد عن سلع الاقتصاد الرسمي مما يتسبب في انخفاض ربحية المشروعات في الاقتصاد الرسمي.

ب- انتهاك حقوق الملكية الفكرية: - هناك العديد من الوحدات غير الرسمية القائمة على تقليد عدد من المنتجات التي تنتج بواسطة المشروعات الرسمية ويقومون بوضع العلامات التجارية عليها ويؤثر ذلك بالسلب على سمعة المصانع الرسمية وسمعة أي تاجر يتعرض لمثل هذا الغش، هذا بالإضافة إلى استفادة الوحدات غير الرسمية من البحث والتطوير الذي يقوم به مالك العلامة دون أي جهد يبذل من طرفهم.

٣- الآثار السلبية التي تقع على عاتق العاملين بالقطاع غير الرسمي: -

- يخضع العاملون في القطاع غير الرسمي لظروف عمل غير مناسبة مما يعرضهم لمزيد من الأمراض كما لا يتمتعون بأية نوع من الحماية القانونية والاجتماعية، معدلات الأجور، عقود عمل، .... وغيرها مما يفقدهم الشعور بالأمان الاقتصادي، هذا بالإضافة لخضوعهم لساعات عمل طويلة مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة المبكرة بالعديد من الأمراض.

٤- الآثار السلبية التي تقع على عاتق المجتمع (المستهلك)

- تخالف الأنشطة غير الرسمية معايير الصحة والسلامة المهنية فلا تتوافر الشروط الصحية للعاملين بتلك الأنشطة، كما أن مستلزمات الإنتاج لا تخضع للشروط الصحية التي تشرف عليها جهات رسمية من قبل الحكومة وبالتالي فالسلع المنتجة تكون غير مطابقة للمواصفات القياسية فضلاً عن عدم التزامها بمعايير الجودة مما يقع بالضرر في النهاية على المستهلك.

٥- الآثار السلبية التي تقع على عاتق المجتمع (البيئة المحيطة)

- تؤثر أنشطة الاقتصاد غير الرسمي على البيئة الحضرية نتيجة توسع العشوائيات وتمددها، والأضرار البيئية المصاحبة للأنشطة غير الرسمية بالمناطق الحضرية والسكنية وارتفاع أسعار وإيجارات العقارات بالمدن الكبرى والتكدس والازدحام المروري نتيجة ممارسات البيع والنقل والتخزين غير الرسمية.

ثانياً: – الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي

تركز معظم الدراسات على الآثار السلبية، غير أن البعض يرى أن للاقتصاد غير الرسمي العديد من الآثار الإيجابية والمتمثلة في الآتي: –

١- الأثر على السياسات الاقتصادية والنمو الاقتصادي: – يستطيع الاقتصاد غير الرسمي تجنب الأعباء الرسمية البيروقراطية ويستطيع أيضاً الوفاء باحتياجات المجتمع والتي يفشل الاقتصاد الرسمي في توفيرها، وينعكس ذلك في الحفاظ على تنافسية اقتصاد الدولة أي أنه أكثر ديناميكية واستجابة لتغيرات الأسواق إذا ما تمت مقارنته بالاقتصاد الرسمي الساكن، كما يساعد نموه على إيضاح التغيرات المطلوبة لزيادة تنافسية الاقتصاد ككل ويساعد صانعي السياسة الاقتصادية على تبني عملية التعديل الهيكلي المطلوبة لجعل الاقتصاد الرسمي أكثر تنافسية. [١]

---

١) محسن، منال ممدوح. (٢٠١٧). الآثار الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة.

٢- الأثر على البطالة والتشغيل: - من ضمن مزايا الاقتصاد غير الرسمي هي القدرة على امتصاص فائض العمل (العمالة المنتجة) غير المتاح لها فرص عمل في الاقتصاد غير الرسمي، أي أنه يستطيع توفير فرص عمل لمن لا يجدوا ضالتهم في الاقتصاد الرسمي مما يحد معدلات البطالة الفعلية.

٣- الأثر على الاستهلاك: - أكدت العديد من الدراسات أن الاقتصاد غير الرسمي يحفز على الاستهلاك (لتحفيز وتنشيط الطلب الكلي (الاستهلاك) فيزيد الإنتاج إذا سمحت الطاقة الإنتاجية، وتستمر الدورة الاقتصادية لصالح العملية الاستهلاكية والاستثمارية والإنتاجية).

٤- الأثر على الإنتاج: - يتميز الاقتصاد غير الرسمي بقدرته على إنتاج السلع والخدمات المحلية (بديل المستوردة) بأسعار تنافسية رغم قلة جودتها وبتكاليف منخفضة ويستهدف هذا الإنتاج فئة محدودي أو منخفضي الدخول، كما أنه يعمل على تعزيز المنافسة في الأسواق الاحتكارية (الرسمية) أي يؤثر على الإنتاج والعرض السلعي بتخفيض الأعباء الاجتماعية للفئات التي تنتج الاكتفاء الذاتي، أو بتوفير مدخلات إنتاج أرخص للاقتصاد الرسمي ومن جهة أخرى تخفيف الضغوط على ميزان المدفوعات بتوفير "المكون المحلي".

٥- الأثر على زيادة دخول الأفراد وتأمين بعض احتياجاتهم: - يلعب الاقتصاد غير الرسمي دوراً فعالاً في فترات الانكماش والأزمات الاقتصادية، حيث أن لديه القدرة على تجنب الأثار الناجمة عن الإجراءات التنظيمية مثل انخفاض الدخل والحد من الأجور، بسبب ما يوفره من دخول لمعدومي الدخول أو رفع وتحسين الدخول لأصحاب الدخول المنخفضة وبالتالي يحقق آثاراً

توزيعية موجبة من خلال تحسين دخول الأفراد وهو ما يؤدي للحد من فجوة الفروق في الدخل. (١)

وعلى الرغم من كل ما سبق، تشير كثير من التجارب إلى تضاؤل الآثار الإيجابية للاقتصاد غير الرسمي فهو لا يستند إلى أسس علمية أو تنظيم مؤسساتي تتشابك أهدافه النهائية مع أهداف الخطط الاقتصادية للدولة لتحقيق نمو وتنمية مستدامة بتكلفة مثلى في الأجلين القصير والطويل، بل على العكس من ذلك وبسبب آثاره السلبية فإنه يقيد النمو وتتعارض أهدافه مع الإطار العام للسياسات الاقتصادية للدولة – وهو ما يتطلب – تطبيق سياسات فعالة لتعزيز التحول إلى الاقتصاد الرسمي وإدماج الاقتصاديين أو على الأقل الحفاظ على "الحجم الأمثل للاقتصاد غير الرسمي" بالإصلاحات حقيقية لتعزيز الرفاه الاجتماعي.

تقدير حجم الاقتصاد غير الرسمي: –

أوضح وزير المالية المصري مؤخراً أن الاقتصاد غير الرسمي يمثل حوالي (٥٥٪) من الاقتصاد المصري، مشيراً إلى أن (٤٥٪) المتبقية هي الشركات الكبيرة وأن مصر تستهدف في تحقيق (١,١) تريليون أخرى في حالة ضم الاقتصاد غير الرسمي، موضحاً أن الاقتصاد غير الرسمي لا يعني الباعة الجائلين وغيرهم، بل يمتد إلى شركات ومصانع تعمل وتنتج ولكنها لا تظهر في المؤشرات الحقيقية للدولة، وشدد على أنه في حالة ضم الاقتصاد غير الرسمي فإنه يسهم في تحسين صورة الاقتصاد الرسمي ويساعد على توضيح الحجم الحقيقي للناتج المحلي وبالتالي يسهم في زيادة الحصيلة الضريبية للدولة. (٢)

---

١) حمودة، رشيد. (٢٠١٢). استراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

٢) وزير المالية: ٥٥٪ حجم الاقتصاد غير الرسمي .. ويمكنه تحقيق ١,١ تريليون جنيه إضافي للموازنة، بوابة أموال الغد، ٢٠٢١/١١/٨، متاح على الرابط التالي
https://amwalalghad.com/2021/11/08/وزير-المالية-55-حجم-الاقتصاد-غير-الرسمي/

يتضح من الطرح السابق كبر ونمو حجم الاقتصاد غير الرسمي في مصر والذي ينعكس في ضياع حصيلة كبيرة من الإيرادات على الخزانة العامة للدولة ممثلة في الضرائب والرسوم الجمركية والتأمينات الاجتماعية وتكاليف العمل المتمثلة في رسوم التراخيص وتقديم الخدمات الحكومية (التنمية المحلية، الكهرباء، المياه، ...) وكافة الالتزامات المالية التي كان سيتحملها في حالة عمله بشكل رسمي، هذا بالإضافة إلى الآثار السلبية التي تقع على عاتق الاقتصاد الرسمي والمجتمع والمستهلك، وتسببه في تشوه صنع السياسات وغيرها من الآثار السلبية، وبالتالي كان لزاماً على الدولة أن تصنع التصورات لتحديد السياسات والاستراتيجيات المثلى للتعامل مع هذا الاقتصاد ودمجه في الاقتصاد الرسمي الوطني.

ثانياً: – دور السياسة المالية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري

تعد السياسة المالية باعتبارها رصيد من الأساليب والأطر المتبعة من خلال الحكومات تجاه بعض القضايا والبنود ذات الطابع المالي من أهم السياسات الاقتصادية المستخدمة من قبل الدولة من خلال أدواتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرغوبة ولا سيما بعد تطور دور الدولة في الاقتصاد القومي مما أدى لتعاظم تأثيرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ونتيجة لذلك أصبحت السياسة المالية أداة مهمة لتوجيه هذه المتغيرات التي تضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وتعد من أفضل وأنسب السياسات التي يمكن استخدامها لدمج أنشطة الاقتصاد غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، وذلك من خلال أدواتها والمتمثلة في الإنفاق الحكومي والذي يقدم مجموعة من الحوافز والمزايا المالية لهذا القطاع والتي تحقق مصلحة له تفوق مصلحته المتعلقة بمزاولة النشاط غير الرسمي، هذا بالإضافة إلى استخدام العديد من السياسات الضريبية والتي من شأنها أن تشجع وتحفز القطاع غير الرسمي على الانضمام للاقتصاد الرسمي.

١- <u>دور الإنفاق العام في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري</u>

تلعب سياسة الإنفاق العام دوراً فعالاً في التأثير على الأنشطة غير الرسمية وتشجيعها وزيادة الحافز لديها في العمل بشكل رسمي والانخراط تحت مظلة الدولة الرسمية، ويمثل ذلك الدور من خلال محورين الآتيين: –

المحور الأول: زيادة فرص العمل اللائق في الاقتصاد غير الرسمي لتشجيعه على الانضمام للاقتصاد الرسمي.

يسهم الإنفاق الحكومي بشكل كبير في توفير بيئة العمل المناسبة والملائمة للعاملين في القطاع غير الرسمي وكذلك فرص العمل اللائق والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الرغبة والحافز لدى هؤلاء العاملين في الانضمام والانخراط في الاقتصاد الرسمي، وتمثيل الدور الذي يقوم به الإنفاق الحكومي في النقاط التالية: –

أ- العمالة غير الرسمية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة: – دعت منظمة العمل الدولية إلى اعتماد سياسات نشطة تهدف إلى تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والمختارة بحرية بغية كفالة توفير فرص العمل لجميع المتاحين للعمل والباحثين عنه كما يتطلب من الحكومات عند صياغة سياسات العمالة وتنفيذها، التشاور مع ممثلي أصحاب العمل والعمال ومراعاة آرائهم وخبراتهم واتخاذ التدابير اللازمة من أجل انتقال العمال وتحولهم تدريجياً من الاقتصاد غير الرسمي إلى الرسمي، ودعت أيضاً إلى ضرورة قيام الدول باتخاذ التدابير اللازمة للنهوض بالعلاقة المتكاملة بين الاقتصادين الرسمي وغير الرسمي، ويسهم الإنفاق الحكومي في توفير أكبر قدر ممكن من سبل وصول المنشأت غير الرسمية إلى الموارد وأسواق المنتجات والائتمان والهياكل الأساسية ومرافق التدريب والخبرة التقنية والتكنولوجيا الجديدة بهدف تسهيل انخراطها وتحولها التدريجي في الاقتصاد الرسمي، فضلاً عن تعميم التحاق العمال بالاقتصاد الرسمي تدريجياً، بالإضافة إلى توسيع نطاق سبل وصول عمال ومنشأت الاقتصاد غير الرسمي إلى العدالة وحقوق الملكية وحقوق العمل وحقوق مزاولة الأعمال

والذي يتحقق بصورة أكبر من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. [١]

ب- العمل الجبري: - يُعرف بأنه "كل أعمال أو خدمات تغتصب من أي شخص" وينتشر في الاقتصاد غير الرسمي العديد من حالات العمل الجبري والمتمثلة في الاتجار بالأشخاص لأغراض الاستغلال الجنسي أو الاستغلال في العمل، حالات العمل الجبري المفروضة على الفئات المستضعفة من العمال مثل العمال المهاجرين أو العمال المنزليين أو العمال من المجموعات القبلية، .... وغيرها من أشكال العمل الجبري. [٢]

وتسهم سياسة الإنفاق العام في محاولات التصدي ومكافحة العمل الجبري من خلال: -

١- تعزيز تفتيش العمل وآلية إنفاذ القانون، بما في ذلك توفير الموارد البشرية والمادية اللازمة للسماح لمفتشي العمل بالتنقل بسرعة وفاعلية في كل أنحاء البلاد بما يسمح لهم بالوصول إلى مناطق بعيدة وأشكال مستقرة من العمل ولاسيما في الاقتصاد غير الرسمي والذي تنتشر فيه العديد من حالات العمل الجبري.

٢- عند تحديد ضحايا العمل الجبري، لابد من اتخاذ التدابير لإدماجهم في الاقتصاد الرسمي من خلال توفير المساعدات النقدية (نقداً أو عيناً) أو فرض التعليم أو التدريب المهني فضلاً عن منحهم إعانات البطالة لحين اندماجهم في الاقتصاد الرسمي.

ج- الحرية النقابية والمفاوضية الجماعية: - يسهم الإنفاق الحكومي بشكل كبير في توفير الحرية النقابية والمفوضية الجماعية للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي مما يشجعهم ويحفزهم على الانضمام لمظلة الدولة الرسمية، حيث

١) مكتب العمل الدولي (جنيف ٢٠١٤)، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٣٠١، ص ١٦.

٢) مكتب العمل الدولي (جنيف ٢٠١٤)، الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، التقرير الخامس، مؤتمر العمل الدولي، الدورة ٣٠١، ص ١٦.

يمكن أن تقوم الدولة مستخدمة سياسة الإنفاق العام بإنشاء نقابة عمالية تحتص بكل شئون العمالة غير الرسمية مع تقديم الدعم المالي والفني اللازم لتلك النقابة إلى الحد الذي يمكنها من توفير ظروف العمل اللائق للعاملين في الاقتصاد غير الرسمي وضمان حصولهم على حقوقهم وحفاظهم على مصالحهم وضمان حصولهم على تعويضات مالية في حالات التعاقد أو إصابات العمل، فضلاً عن تأكيد تطبيق شروط الصحة والسلامة المهنية بالإضافة إلى منح أولئك العاملين القدرة على الضغط على واضعوا السياسات فيما يتعلق بالنظام الضريبي وحقوق الملكية والضمان الاجتماعي.

د- مد نطاق الحماية الاجتماعية: – دور الضمان الاجتماعي في عملية الانتقال للقطاع الرسمي، لابد أن يتوفر الحد الأدنى المقبول اجتماعياً من الحماية من أجل توفير الضمان الاجتماعي لكافة المستحقين والمحتاجين ولاسيما العاملين بالاقتصاد غير الرسمي وتهدف استراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعي إلى ضم فئات أوسع من العمال في نظم الضمان الاجتماعي مثل العاملين لحسابهم الخاص والعمال المنزليين والعمال في قطاع الزراعة والعمالة في المنشأت الصغيرة وبالغة الصغر.

وفي مصر، تتنوع أشكال الحماية الاجتماعية التي تقدمها وزارة التضامن الاجتماعي والتي تأخذ شكل معاشات شهرية مثل معاش الضمان الاجتماعي ومعاش تكافل وكرامة وتتوجه للأسر الأكثر احتياجاً إليها أما مساعدات شهرية أو سنوية خاصة بالأطفال من أجل ضمان استمرارهم في التعليم، فضلاً عن استحقاقات المعاقين وغيرهم من الفئات الأكثر احتياجاً، ويوضح الشكل التالي تطور الإنفاق الحكومي على الدعم النقدي عبر الفترة الزمنية من (٢٠١٢/ ٢٠١٣) إلى (٢٠١٩/ ٢٠٢٠) حيث شهرة السنوات من (٢٠١٢) نمواً متتالياً في الإنفاق على برامج الدعم النقدي من (٣,٦) مليار جنيه إلى (١٨,٥٠) مليار جنيه[١]

١) وزارة المالية، البيان المالي (٢٠١٩ - ٢٠٢٠) www.mof.gov.eg

وتفيذاً لمبادرة الرئيس عبد الفتاح السيسي التي تهدف إلى حماية ورعاية العمالة المنتظمة وغير المنتظمة بكافة فئاتها، ثم البدء في إجراءات التأمين الاجتماعي على (١١) مليون عامل غير منتظم ثم منحهم جميعاً شهادات قياس المهارة وترخيص مزاولة الحرفة وإثباتها في بطاقات الرقم القومي لبدء التأمين عليهم اعتباراً من بداية يوليو ٢٠٢١ وسداد اشتراكاتهم التأمينية.

وتهدف تلك الخطوة إلى تقنين أوضاع العمالة غير الرسمية وتشجيعهم على الانضمام والانخراط في الاقتصاد الرسمي الوطني.

المحور الثاني: – الحد من العمالة غير الرسمية عن طريق خفض تكلفة الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي من خلال تهيئة بيئة تمكينية سياسية وتنظيمية تقلل من العوائق القائمة أمام السمة الرسمية.

يسهم الإنفاق الحكومي بشكل كبير في تهيئة البيئة التمكينية السياسية والتنظيمية والتي من شأنها أن تقلل من العقبات والتكاليف التي تحول دون الانتقال للرسمية، ونستعرض فيما يلي الإجراءات والتدابير التي يتم تطبيقها من خلال سياسة الإنفاق العام.

أ- <u>الإصلاح الإداري وتحفيف القيود الإجرائية والتنظيمية القانونية والإدارية</u>

يعاني الاقتصاد المصري من البيروقراطية المتمثلة في العقبات التي يواجهها الأفراد والمشروعات الناتجة عن تعقد الإجراءات الحكومية على الموافقات اللازمة لاستخراج التراخيص وبدء مزاولة النشاط وكذلك تعدد الجهات المطلوبة الحصول على موافقتها بالإضافة إلى غموض القوانين واللوائح المنظمة للنشاط وارتفاع التكاليف المادية والتي تكون بسبب ارتفاع اشتراكات التأمينات الاجتماعية وارتفاع قيم الرسوم.

ويلعب الإنفاق الحكومي دوراً هاماً في تحقيق الإصلاح الإداري وتبسيط الإجراءات ومن ثم الحد من العقبات التي يواجهها الأفراد والمشروعات في طريقهم للاندماج للرسمية مما يؤدي في النهاية لزيادة الرغبة في الالتحاق بالقطاع الرسمي وذلك من خلال: –

١- إنشـاء وحدة أو مركز حكومي يكون منوط به منح تراخيص الإقامة والتشـغيل وعمليات التوسـع والتجديد لهذه المنشـأت مع ضـرورة إنشـاء فروع له في كافة المحافظات والقرى المسـتهدفة بحيث يتواجد فيه ممثلين عن جميع الوزارات والهيئات والجهات المطلوب موافقتها والاسـتغناء عن أي مسـتندات تعد غير ضـرورية حسـب نوع النشـاط بغية تخفيض الأعباء مع تحديد طرق ومصـادر الحصـول على المستندات المطلوبة وتكلفة كل مستند وتحديد رسوم التسجيل بوضوح وبأسعار قطعية حسب نوع النشاط.

٢- العمل على إنشاء جهة إدارية واحدة تتعامل مع صاحب المشروع وفقاً لسياسة الشباك الواحد مثل ما يطبق مع الأنشطة الاستثمارية وتقوم بإصدار ترخيص واحد للمنشأة يفي بكافة متطلبات الجهات المعنية.

٣- التعامل مع الأفراد والمشـروعات من خلال ما يعرف بالحكومة الإلكترونية E-Government عبر شـبكة الإنترنت، بحيث يسـتطيع الأفراد التقدم بطلبات الترخيص وملئ النماذج ودفع الرسـوم المفروضـة عليهم من خلال الصـفحة الرسمية للجهة الحكومية على الإنترنت والتي تكون مزودة بالمعلومات المطلوبة والمستندات اللازمة ويمكنها التواصل بكافة الجهات المعنية.

ب- <u>التدريب والتعليم: -</u>

أن تحسـين مهارات العاملين في القطاع غير الرسـمي والارتقاء بمسـتواهم التعليمي وإمدادهم بالمهارات الإدارية والفنية، يمكنهم من زيادة إنتاجيتهم وتحسـين دخولهم ويعد شـرطاً أسـاسـياً يحدد قدرتهم على الوصـول للوظائف المجزية والحماية التأمينية في الاقتصـاد الرسـمي، وبالتالي يعد الارتقاء بالمسـتويات التدريبية والتعليمية أحد الآليات التي تسـاعد في الحد من الوحدات غير الرسـمية والتحول نحو الرسـمية، ويلعب الإنفاق الحكومي دوراً هاماً ومؤثراً في الارتقاء بالمسـتويات التدريبية والتعليمية وذلك من خلال: -

١- إنشاء هيئة تكون مختصة بوضع البرامج التدريبية وتقوم بالإشراف والمتابعة على تنفيذ عمليات التدريب من خلال إنشاء مراكز تدريبية بما يراعي احتياجات وقدرات هذا القطاع.

٢- اجراء عملية دعم وإصلاح لمنظومة التدريب المهني لتنمية قدرتها على تدريب عدد كبير من الشباب العاملين بالقطاع غير الرسمي لإكسابهم المهارات الأساسية المطلوبة لسوق العمل الرسمي مما يمنهم من الالتحاق بالقطاع الرسمي.

٣- إنشاء مراكز تدريب للأيدي العاملة.

٤- إنشاء مدارس صناعية تركز على التدريب المهني.

٥- توفير دورات وبعثات تعليمية وتدريبية للشباب بالخارج.

٦- تخفيض اشتراكات الدورات التدريبية ومساهمة الدولة في هذه التكاليف، والعمل على توفير التمويل المطلوب لهذه البرامج.

ج- تقديم الخدمات الاستشارية والدعم: -

تختلف الخدمات الاستشارية والدعم المقدم للوحدات الاقتصادية الساعية لإخفاء السمة الرسمية على مشاريعها التجارية القائمة بالفعل عن تلك الخدمات الاستشارية والدعم الذي تحتاجه المشروعات في مرحلة الإنشاء، ولذلك ينبغي على الدولة مستخدمة سياسة الإنفاق العام تقديم الخدمات الاستشارية والدعم لتلك الوحدات على مدار مراحل نموها، وكذلك توفير الدعم التسويقي والفني والارتقاء بالمهارات وإخفاء منافع فورية لأصحاب المشاريع والعاملين في الاقتصاد غير الرسمي من خلال تحسين إنتاجيتهم وإيراداتهم وجودة المنتجات التي يقدمونها والتقليل من الإسراف والتبذير مع تشجيع الإبداع والابتكار والعمل على توفير ظروف العمل اللائق وتعزيز القدرة الإنتاجية.

د- دور الشمول المالي في التشجيع للانتقال للرسمية: -

توجد علاقة تبادلية بين حجم القطاع غير الرسمي واستمرار التعامل النقدي، إذ أن انتشار التعامل النقدي والابتعاد عن الوسائل المصرفية والإلكترونية للتحصيل

والسداد من شأنه أن يؤدي إلى ترسيخ النشاط الاقتصادي غير الرسمي، كما أن كبر حجم القطاع غير الرسمي وانتشاره يؤدي إلى استمرار الاعتماد على المدفوعات النقدية بعيداً عن نظر ورقابة الدولة بأجهزتها المختلفة، وبالتالي تواجه الدولة المصرية تحدياً اقتصادياً بالغ الأهمية وهو ضرورة التحول من اقتصاد يعتمد المدفوعات النقدية لتسوية المعاملات المالية والتجارية وهو ضرورة حديث ينهض على التسوية المصرفية والإلكترونية والتي يمثل فيها التعامل النقدي نسبة ضئيلة، ويعد هذا التحول هاماً للغاية لما يترتب على استمرار التعامل النقدي من أضرار على جهود التنمية الاقتصادية متمثلة في تشجيع نمو القطاع غير الرسمي وعدم قدرة محدودي الدخل من الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية الحديثة وتسهيل غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وغيرها من الأنشطة غير المشروعة.

ونظراً لزيادة نسبة غير المتعاملين مع القطاع المالي والمصرفي وارتفاع نسبة مساهمة القطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي ونظراً لأهمية الدور الذي يلعبه التوسع في الشمول المالي في جذب القطاع غير الرسمي، فقد حظي "تعزيز الشمول المالي" باهتمام كبير من جانب الدولة المصرية وذلك من خلال تنفيذ العديد من الإجراءات الهادفة لتحقيق الشمول المالي، ويعرف الشمول المالي بأنه "تسهيل الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية والاستخدام الفعال لها من كافة أفراد المجتمع".

وقد أطلق البنك المركزي عدداً من المبادرات التي تهدف التهيئة الظروف الملائمة التي تساعد وتمكن الأفراد من استخدام الخدمات المالية المتاحة ولا سيما الفقيرة والمهمشة، من خلال توفير تلك الخدمات بأسعار مناسبة ومعقولة، فضلاً عن توفير التمويل الذي تحتاجه المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة ومن ثم زيادة فرص الاستثمار والنمو وخلق المزيد من فرص العمل لدى تلك المشروعات، وتسهم تلك المبادرات بشكل كبير في دمج مشاريع القطاع غير الرسمي في القطاع

الرسمي ودمج الفقراء في السوق وذلك من خلال المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمشاريع الأسرية، ومن أهم تلك المبادرات ما يلي [١]: -

١- مبادرة التمويل العقاري: - أطلقت في فبراير ٢٠١٤، حيث خصص البنك المركزي مبلغ (١٠) مليارات جنيه لمدة (٢٠) عاماً بأسعار منخفضة للبنوك لتقوم بإعادة إقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل بسعر عائد متناقص بمشروعات الإسكان بالمجتمعات العمرانية [٢]، ونظراً للإقبال الكبير على تلك المبادرة، قرر البنك المركزي رفع إجمالي الأموال المخصصة من (١٠) مليار إلى (٢٠) مليار [٣]، وفي يونيو (٢٠١٨) تم إصدار مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل والذي بلغ المخصص لها (١٤,٥) مليار جنيه [٤]، وأخيراً في يوليو ٢٠٢١، تم إصدار مبادرة التمويل العقاري والتي تستهدف محدودي الدخل بسعر فائدة (٣٪) ومتوسطي الدخل بسعر فائدة (٨٪) ولمدة (٣٠) عاماً. [٥]

٢- مبادرة حساب لكل مواطن: - تهدف تلك المبادرة إلى ضم أكبر عدد من فئات المجتمع إلى النظام المالي عبر تشجيع الأفراد على فتح حسابات بنكية، فقد أطلق البنك المركزي مبادرة الشمول المالي بالتنسيق مع جميع البنوك العاملة في مصر، تحت عنوان "حساب لكل مواطن" وألزم المصارف بضرورة تسهيل

---

١) * تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، البنك المركزي المصري، ص ص ٩٣ – ٩٧.

* حسني، صورية؛ بن الخضر، السعيد. (٢٠١٨). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف المسيلة، ص ص ١٢١ – ١٢٥.

٢) كتاب دوري بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري لصالح محدودي ومتوسطي الدخل، خطابات دورية، البنك المركزي المصري، ١٩ فبراير ٢٠١٤.

٣) كتاب دوري بشأن زيادة المبلغ المخصص لمبادرة التمويل العقاري ومعاملة مصابي وأسر شهداء الجيش والشرطة، خطابات دورية، ٨ أكتوبر ٢٠١٧.

٤) كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، خطابات دورية، البنك المركزي المصري، يونيو (٢٠١٨).

٥) كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، خطابات دورية، البنك المركزي المصري، يونيو (٢٠٢١)

- حدثت معديلات في مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، أنظر: -
https/www.elwatannews.com/news/details/5796310

فتح حسابات بنكية للمواطنين دون وجود حد أدنى لفتح الحساب، مشدداً على ضـــرورة التواجد في الأقاليم والمناطق النائية والمدارس والنوادي، ... وغيرها للمشاركة في المبادرة. (١)

هذا بالإضـــافة إلى مجموعة أخرى من المبادرات والتي تؤثر بشـــكل كبير في التحفيز نحو الانضمام للقطاع الرسمي مثل: –

- مبادرة الدفع عن طريق الهاتف المحمول.
- مشروع الدفع والتحصيل الإلكتروني.
- التثقيف المالي.
- مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

يتضـــح مما ســـبق أن تعزيز الشـــمول المالي وتعزيز انتشـــار الخدمات المالية والتسهيلات الائتمانية المقدمة، تلعب دوراً رئيسياً في زيادة الحافز لدى العمالة والمنشأت غير الرسمية في تقنين أوضـاعهم والاندماج تحت مظلة الدولة الرسمية وذلك للأسباب التالية: –

أ- الحرص الشـديد على الاسـتفادة من الخدمات والمزايا المتوفرة والمقدمة بشـروط ميسرة وكذلك التسهيلات الائتمانية والتمويل المتاح، فضـلاً عن حرص العاملين في الأنشـطة غير الرسـمية على الاسـتفادة من المبادرات مثل مبادرة التمويل العقاري والتي توفر شـقق سـكنية بشـروط ميسـرة وبفوائد منخفضـة وفترة سـداد طويلة، وكذلك الاسـتفادة من فتح الحسـابات البنكية والتمتع بالمزايا التي تقدمها البنوك، فضـلاً عن استفادة المشروعات الصـغيرة ومتناهية الصـغر والمتوسـطة بالخدمات التمويلية والتسـهيلات الائتمانية التي يقدمها البنك المركزي من خلال المبادرات.

---

١) دكروري، آيات صـــلاح. (٢٠٢١). التحول الرقمي وأثره على التنمية المســـتدامة، **بحث مقدم إلى المؤتمر العلمى الدولي الثاني**، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ص ١٩

ب- أن تعزيز الشمول المالي وانتشار الآليات المستخدمة في ذلك مثل الهواتف المحمولة وأجهزة نقاط البيع وشبكات الوكلاء وماكينات الصرف الآلي بالإضافة إلى البنوك والتعامل معها من خلال جميع قطاعات المجتمع، من شأنه أن يضيق الخناق على أنشطة القطاع غير الرسمي والتي تعتمد في تسيير أمورها على المعاملات النقدية مما يجبرها ويضطرها إلى التحول للقطاع الرسمي حتى تستطيع مزاولة وممارسة أنشطتها.

ج- تقنين أوضاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: -

تعمل معظم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة في نطاق القطاع غير الرسمي حيث أنها وحدات اقتصادية تمارس أنشطة مشروعة بطبيعتها ولكن دون الالتزام جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التي تحددها الدولة لمزاولة نشاطها سواء كان هذا النشاط إنتاجي أو تجاري أو خدمي حيث أنها تعمل دون امتلاكها لسجلات ضريبية وأوراق رسمية مسجلة لمشروعاتهم وبعيداً عن مظلة التأمينات الاجتماعية الرسمية.

وتعاني هذه المشروعات من العديد من المشكلات التمويلية والإدارية والفنية والتسويقية والتي تتسبب في بقائها في القطاع غير الرسمي، ونستعرض فيما يلي تلك العقبات التي تواجهها المشروعات والدور الذي يقوم به الإنفاق الحكومي في التغلب عليها.

أولاً: - المشكلات التمويلية

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات في الحصول على التمويل من البنوك التجارية أو ما شابهها من مؤسسات حكومية، حيث تعتبر البنوك تمويل تلك المشروعات مرتفعة المخاطرة ومنخفضة الجدارة الائتمانية خاصة في ظل عدم امتلاك معظمهم لسجلات ضريبية وأوراق رسمية مسجلة لمشروعاتهم.

دور الإنفاق الحكومي في توفير التمويل اللازم وتشجيع تلك المنشأت في الانخراط في القطاع الرسمي

مع وجود المشـــكلات التمويلية التي تواجه تلك المشـــروعات، تحركت الدولة المصـــرية من أجل توفير التمويل اللازم للاســـتمرار تلك المشـــروعات، فقامت بعده مبادرات ومن أهمها: – "مبادرة البنك المركزي" والتي أطلقت عام ٢٠١٦، ومن أهم البنود التي جاءت بها هذه المبادرة ما يلي: – [١]

الزم كافة البنوك العاملة بالجهاز المصرفي بالا تقل نسبة القروض والتسهيلات الممنوحة لهذه الشـركات عن (٢٠٪) من إجمالي محفظة التسـهيلات الائتمانية للبنك وذلك خلال أربع سـنوات تنتهي في (٢٠٢٠)، مع تشـجيع هذه البنوك على الاسـتثمار في صـناديق الاسـتثمار المباشـر المسـتهدفة للمشـروعات الصـغيرة الناشـئة في مايو (٢٠١٩) على أن يتم إضـافة مسـاهمات البنوك تلك ضـمن نسـبة (٢٠٪)، مع حسـاب وزن مخاطر نسـبي بمعدل صـفر بالمائة على مسـاهمة البنوك في رؤوس أموال تلك الصناديق فضلاً عن ذلك يجب على كل بنك ما يلي: –

أ- وضـع اسـتراتيجية تهدف للتوسـع في التمويل الموجه للمشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة للوصـول لنسـبة (٢٠٪) مع موافاة البنك المركزي بخطة زمنية محددة التواريخ للتنفيذ.

ب- إنشـاء وحدة متخصـصـة تتولى تمويل وتقديم الخدمات المصـرفية للمنشـأت الصـغيرة والمتوسـطة مع وضـع خطط لتدريب وتنمية مهارات العاملين بتلك المنشأت.

هذا بالإضافة لقيام البنك المركزي بطرح ثلاث مبادرات لتحفيز البنوك على زيادة حجم التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة وهي: –

١) البنك المركزي المصري: - قطاع التطوير المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة، ٢٠١٧.

- مبادرة (٥٪) لتمويل المشـــروعات الصـــغيرة مســـتهدفة جميع القطاعات وبالأخص المشروعات الصناعية والأنشطة ذات الكثافة العمالية، مع منح العناية للمشروعات ذات الأفكار وتلك المستهدفة للتصدير. [١]
- مبادرة (٧٪) للتمويل متوسطة وطويل الأجل حتى عشر سنوات وذلك لشراء كل مستلزمات الشركات والمنشأت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة وبحد أقصـــى (٤٠) مليون جنيه للعميل الواحد.
- مبادرة (١٢٪) للتمويل قصير الأجل لرأس المال العامل للمنشأت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والتصنيع الزراعي والطاقة المتجددة. [٢]

ثانياً: – المشكلات الإدارية

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة من العديد من المشكلات الإدارية والتي تتمثل في: –

١- تعدد الإجراءات البيروقراطية المطلوبة لممارسة أي نشاط اقتصادي وكثرة المســـتندات المطلوبة وتعدد الجهات الواجب الحصـــول على موافقتها عند الانشاء والتسجيل والترخيص والتشغيل بالإضافة إلى ارتفاع التكاليف المادية المطلوبة لإنجاز هذه الإجراءات، الأمر الذي يدفع فئة كبيرة من أصـــحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى ممارسة أنشطتها بشكل غير رسمي تفادياً وابتعاداً عن القوانين والتعقيدات الإدارية والمتمثلة في تعقد الإجراءات المطلوبة وتعددها وكذلك تعدد الجهات الواجب الحصـــول على موافقتها مما يعني إقامة المشـــروعات دون اللجوء إلى الأبواب الرســـمية، والاتجاه نحو القطاع غير الرسمي.

١) وتشـــجيعاً من البنك المركزي للبنوك في إطار هذه المبادرة، ســـمح البنك المركزي للبنوك بخصـــم كامل القروض والتسهيلات الائتمانية المباشرة والممنوحة بالجنيه المصري للشركات والمنشأت الصغيرة من بسط نسبة الاحتياطي البالغة ١٤٪.

٢) يشار إلى إيقاف العمل بتلك المبادرة نظراً لاستنفاذ المبالغ المتاحة لها.

٢- تعدد الجهات المختصة بالتعامل مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث لا يقتصر الأمر على الجهات الحكومية بل يمتد ليشمل العديد من الجهات غير الحكومية سواء المحلية أو الدولية مثل البرنامج المصري لتنمية المشروعات (EEDP)، والبنك الدولي، .... وغيرها.

٣- نقص العمالة المدربة: ويؤثر ذلك بالسلب على جودة الإنتاج لكونها مشروعات كثيفة عمل، كما أن توفير التدريب للعمالة يمثل تكاليف إضافية باهظة على أصحاب تلك المشروعات. (١)

دور الإنفاق الحكومي في حل المشكلات الإدارية وتشجيع المشروعات على الانخراط في الرسمية.

تستخدم الدولة سياسة الإنفاق العام في محاولة منها لحل المشكلات الإدارية التي واجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك من أجل تهيئة البيئة المناسبة لممارسة النشاط ومن ثم زيادة الحافز لدى تلك المشروعات في التحول للرسمية، ويتمثل الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في الآتي: –

إنشاء حاضنات الأعمال التكنولوجية بقانون الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤: –

يعد إنشاء الحاضنات من ضمن الحوافز الواردة في قانون الاستثمار رقم ٥٣ لسنة ٢٠١٤، وتعرف على أنها بناء مؤسسي تمارس من خلاله مجموعة من الأنشطة الهادفة لتقديم المشورة والخدمات المالية والفنية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال مراحلها المختلفة بدءاً من مرحلة الإنشاء والتأسيس ومروراً بممارستها لنشاطها وعبر مراحل النمو التي تمر بها مختلف المنشأت. (٢)

١- تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الناشئة من خلال تقديم كافة الخدمات الإدارية والتيسيرية ودراسات الجدوى والاستشارات القانونية والدعم

---

١) أبو قحف، عبدالسلام. (٢٠٠١). **دراسات في إدارة الأعمال**، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة، ص ٧٠.

٢) بن ناصر، عيسى. (٢٠١٠). حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد حيضر، العدد ١٨، ص ص ٦٠ – ٦١.

المالي والتسـويقي والفني والتكنولوجي وبالمجمع العمل على تهيئة المناخ الملائم لإقامة المشروعات الجديدة.

٢- تعريف المشـروعات المحتضـنة بمختلف الجهات ذات الصـلة بنشـاط المشـروع، وبما ينظم عملها من قوانين ولوائح وإجراءات وشـروط قد تتعلق بالتسجيل أو التمويل أو بالمعاملات والتسهيلات الجمركية والضريبية.

٣- رفع كفاءة المشـروعات من خلال البرامج التدريبية والخدمات الاسـتشـارية (الفنية والإدارية) المقدمة، وتمول هذه الحاضـنات من الموازنة العامة للدولة من خلال وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.

وفيما يخص المشـكلات الإداريـة المتعلقـة بتعـدد الإجراءات البيروقراطيـة المطلوبة فقد صـدر القانون رقم ٥٢ لسـنة ٢٠٢٠ والذي جاء في مادته رقم (٣٩) على أن للجهاز أن ينشـئ في فروعه أو في الهيئة العامة للاسـتثمار والمناطق الحرة أو بفروعها بالمحافظات، وحدات تسـمى "وحدات تقديم الخدمات للمشـروعات المتوسـطة والصغيرة ومتناهية الصغر" تختص بإصدار الموافقات والتصاريح وتراخيص التشغيل.

ثالثاً: – المشكلات التسويقية داخلياً وخارجياً

تواجه المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة العديد من المعوقات التي تحول دون تسـويق منتجاتها داخلياً وخارجياً، ففي الداخل تتمثل الصـعوبة في صـغر حجم السـوق بالإضـافة إلى افتقار تلك المشروعات لإمكانيات التسويق بشكل مناسب، أما التسويق الخارجي فإنه يتطلب توافر المزيد من الإمكانيات والمهارات والمعلومات حول أذواق المسـتهلكين ومسـتويات الأسـعار ومسـتوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصـدير وهو ما تفتقر إليه تلك المشـروعات، هذا إلى جانب تدني المسـتوى التكنولوجي للعديد من المنتجات لديها وعدم قدرتها على منافسـة المنتجات المسـتوردة ومنتجات المشـروعات الوطنية الكبيرة.

١- دور الإنفاق الحكومي في حل المشكلات التسويقية وتشجيع المشروعات للانضمام للقطاع الرسمي

تستخدم الدولة سياسة الإنفاق العام وتوفر الدعم المالي والفني والتسويقي لتلك المشروعات مما يساعد في وصول منتجاتها لأكبر قدر ممكن من العملاء الداخليين والخارجيين، الأمر الذي يؤدي إلى نمو وازدهار وكبر حجم تلك المشروعات مما يرفع الحافز لديها في الابتعاد عن القطاع غير الرسمي والانضمام والعمل تحت مظلة الدولة الرسمية، ونستعرض فيما يلي الدور الذي يقوم به الإنفاق الحكومي.

يخلق العمل الفردي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات التي تحول دون نموها وتطورها وبالتالي كان لابد من استخدام العناقيد الصناعية كأحد الأليات التي تساعد تلك المشروعات في الاستفادة بمزايا اقتصاديات الحجم الكبير واستخدام التكنولوجيا المتطورة في الإنتاج ورفع جودة ونوعية المنتجات، فضلاً عن توفير قنوات التوثيق التي تخدم المشروعات وتمكنها من الوصول بمنتجاتها لأكبر قدر من المستفيدين، وتعرف العناقيد الصناعية بأنها [١] تجمعات جغرافية محلية أو إقليمية أو عالمية لعدد من الشركات والمؤسسات المتصلة ببعضها البعض في مجال معين بحيث تدخل في علاقة تكامل أو تشابك رأسي وأفقي في جميع مراحل العملية الإنتاجية، مكونة بذلك سلسلة كاملة للقيمة المضافة للمنتج.

وهناك العديد من المزايا التي تتحقق من خلال تلك العناقيد وهي ما يلي [٢]:

١- سهولة الحصول على المدخلات الإنتاجية وانخفاض تكاليف النقل نظراً للتقارب الجغرافي بين الموردين والمنتجين.

٢- زيادة الحصة السوقية، فالعقود يمثل مجموعة من الأسواق المتواجدة في مكان واحد مما يزيد من فرص المنشأة في زيادة الطلب المحلي على منتجاتها والذي ينتج عن الصناعات المرتبطة مما يرفع من قدرتها على الحصول على نصيب أكبر من حاجة السوق.

---

١) حداد، فريد؛ الحاج، مداح عرابي. (٢٠١٧). متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد ١٨، ص ١١٩.

٢) لبعل، وهيبة. (٢٠١٦). العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية ةعلوم التسيير، جامعة محمد حيضر.

٣- قيام الدولة لتشجيع التكامل بين تلك المشروعات والمشروعات الكبيرة مما يساعد في فتح آفاق وأسواق جديدة للمشروعات الصغيرة ويتم ذلك من خلال التعاقد من الباطن.

٤- قيام الدولة بتقديم الدعم التكنولوجي لتلك المشروعات الذي يمكنها من تحسين جودة ونوعية الإنتاج وبالتالي الاتجاه نحو التصدير والتسويق الخارجي.

يتضح مما سبق أن الدولة تستخدم سياسة الإنفاق العام من أجل تقديم الدعم المالي والفني والتكنولوجي والتسويقي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي يمكنها من التغلب على كل الصعوبات والمشاكل المتسببة في بقائها واستمرارها في القطاع غير الرسمي، مما يؤدي إلى توفير بيئة العمل الملائمة والمناسبة لممارسة النشاط وتحفيز تلك المشروعات على الابتعاد عن اللارسمية والانخراط والعمل تحت مظلة الدولة الرسمية.

٢- دور السياسة الضريبية في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد المصري

تستخدم السياسة المالية الضرائب كطريقة غير مباشرة لإدارة الاقتصاد القومي وتوجيه الأنشطة الاقتصادية الوجهة التي تتحقق معها الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتفق وظروفها، وكذلك في مواجهة الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية غير المرغوب فيها فالسياسة المالية قد تستخدم الضرائب كأحد الأدوات المالية التي يتم اللجوء إليها لتصحيح أوضاع اقتصادية غير مرغوب فيها مثل ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي، وتتعدد الوسائل الضريبية التي يمكن اللجوء إليها لمواجهة وجذب تلك الظاهرة وتتمثل في الآتي.

١/٢ تطوير الإدارة الضريبية: -

يعد تحقيق أهداف السياسة الضريبية في أي مجتمع، مرهون بمستوى كفاءة وفاعلية وتطور الإدارة الضريبية فيه وكثيراً ما يتم الإشارة إلى وجود جهاز ضريبي غير

كفء يمكن أن يحول أفضل الضرائب إلى أسوئها وبالتالي يجب على الدولة أن تركز اهتمامها على الجانب الإداري للنظام الضريبي (الإدارة الضريبية) فبدون ذلك ستصبح النصوص الضريبية حبراً على ورق أو مادة بلا روح، ويجب أن نعي أن هذا الجمود لن يغلبه إلا التطوير.

وسيتم استعراض عملية تطوير الإدارة الضريبية من خلال الثلاث محاور الآتية: –

المحور الأول: – أهمية تطوير العلاقة بين الممول والإدارة الضريبية

ترجع أهمية دراسة العلاقة بين الإدارة الضريبية والممول إلى كونهما ركنيين أساسيين من أركان النظام الضريبي وتربطهم علاقة متداخلة ومتشابكة ومستمرة باستمرار خضوع الشخص الطبيعي أو الاعتباري للضريبة وربما بعدها أيضاً.

وينظر العديد من الممولين نظرة عدائية إلى الضريبة والإدارة الضريبية ويرجع ذلك للآتي: –

١- يرى بعض الفقه [١] أن الإدارة الضريبية تتعامل مع الممول بصفة مفتش الشرطة، فتفترض فيه الاحتيال والغش وأنه غير أمين وغير صادق وتعده متهماً ليس من حقه إثبات براءته وهذه نظرة خاطئة فمن الأولى والأجدر أن ينظر إليه على انه مساهم في دخل الخزانة العامة وتحمل الأعباء المالية القومية وليس غشاش أو مخادع.

٢- تصدق نظرة كثير من الممولين عندما يلاحظون عدم رشاد الإنفاق العام الذي تقوم به الدولة مما يزيد الشعور لديهم بعدم عدالة النظام الضريبي وارتفاع العبء الضريبي المفروض عليهم وعدم انتفاعهم بالحصيلة الضريبية التي تقطع من أموالهم وشعورهم بالظلم وبأن أموالهم قد نهبت منهم.

١) محمد، محمد نجيب. (٢٠٠٣). ظاهرة التهرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية، دراسة تطبيقية على مصر، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق.

وبناء على ما سبق، هناك ضرورة لتطوير العلاقة وإصلاحها بين الممول والإدارة الضريبية والقضاء على نظرة الممول العدائية للضريبة والإدارة الضريبية، ويتمثل ذلك من خلال النقاط الآتية: -

١- يشدد بعض الفقه [١] على أهمية أن تنظر الإدارة الضريبية للمول على أنه عميل أو زبون تسعى لإرضائه كي تجذبه إليها لكيلا يهرب منها وهناك العديد من الوسائل التي تحقق هذا الهدف مثل حسن استقبال ولقاء الممول ومخاطبته بأسلوب لائق بعيداً عن التهديد والوعيد وتوضيع ما يلتبس عليه من أحكام وقرارات ولوائح دون إرهابه أو تخويفه ومخاطبته من خلال المراسلات بأسلوب مهذب راق ولائق يليق بالدور المقدس الذي تقوم به الإدارة الضريبية.

٢- لابد أن تتغير نظرة الإدارة الضريبية للممول والذي تفترض فيه الغش والاحتيال وعدم الصدق والأمانة، وقد جاء القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ببعض الأحكام الجديدة التي تمنع الثقة في الممول وتفترض فيه الصدق والأمانة واعتبروا الإقرار الضريبي المقدم منه صحيحاً وتحت مسئوليته وعلى الإدارة الضريبية إثبات العكس.

٣- ضرورة قيام الإدارة الضريبية بإحاطة وإعلام المواطنين بكافة اللوائح والتشريعات والقوانين الضريبية وما يستجد منها وما تم تعديله مما يساهم في توفير الظروف الموضوعية المحققة للعدالة الضريبية.

المحور الثاني: - تطوير إدارة الحصر الضريبي لمواجهة ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي

يرى البعض [٢] أن حصر وإخضاع أنشطة الاقتصاد غير الرسمي هو تحدي إضافي يواجه الإدارة الضريبية في كافة المجتمعات سواء المتقدمة أو

١) محمد، رمضان صديق. (٢٠٠٦). الإدارة الضريبية الحديثة، **دار النهضة للنشر والتوزيع**، القاهرة، ص ٢٦.

٢) محمد، محمد نجيب. (٢٠٠٣). ظاهرة التهرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية، دراسة تطبيقية على مصر، مرجع سبق ذكره.

النامية. وفي مصـــر ، هناك قصـــور لدى الإدارة الضـــريبية في عملية الحصـــر الضريبي وتتبع الأوعية الضريبية مما يعني افلات العديد ممن تنطبق عليهم شروط الخضوع للضريب من دفع الضرائب والذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية وغير مسجلين ضريبياً.

وبالتالي كان لزاماً على الدولة المصـرية أن تقوم بتطوير وعلاج المشـاكل والقصـور لدى الإدارة الضـريبية المتعلقة بإحكام السـيطرة على المجتمع الضـريبي وذلك لضـمان عدم إفلات الخاضـعين لشـروط الضـريبة من دفعها والالتزام بها، وبالتالي مكافحة ظاهرتي التهرب الضـــريبي والاقتصـــاد غير الرســـمي، ويتمثل التطوير من خلال: –

١- إذا كان المشـرع الضـريبي يرحص دائماً على أن تتضـمن التشـريعات الضـريبية العديد من السـلطات القانونية التي تسـاعد الإدارة الضـريبية على حصر كافة الأنشطة الخاضعة للضريبة، فإنه لابد أن يتحقق ذلك في اطار قانوني صـــحيح يمنح للإدارة الضـــريبية الســـلطات الإدارية الكافية التي تجعلها في وضع الدائن بالضريبة وتحقيق توازناً بين حقوق وواجبات الأفراد الملزمين بدفع الضريبة.

٢- ضـــرورة إمداد الإدارات الضـــريبية بالعناصـــر البشـــرية المؤهلة لعملية الحصـر ، فليس من المنطقي أن يسند هذا العمل إلى مأموري الضـرائب الأحدث والأقل خبرة وكفاءة وهي ظاهرة منتشـــرة في غالبية الإدارات الضريبية.

٣- يرى البعض انه من ضـــمن الوســـائل التي تســـاعد على نجاح عملية حصر المجتمع الضريبي هو قيام كل ممول بتسجيل نشاطه عن طريق الرقم القومي على الموقع الإلكتروني للمصـلحة بما يسـاعد على حصـر جميع أنشـطة الممول أينما وجدت، والجدير بالذكر أن الدولة المصـرية تحركـت بـالفعـل في هـذا الاتجـاه وذلـك من خلال منظومـة الفـاتورة الإلكترونية.

المحور الثالث: – أهمية استقلال الإدارة الضريبية

لا تتمتع مصلحة الضرائب المصرية بأي شكل من أشكال الاستقلالية فهي تابعة لوزارة المالية وتخضع لنفس القواعد الإدارية والمالية كباقي الهيئات الحكومية الأخرى، ويترتب على ذلك العديد من المعوقات التي تواجهها الإدارة الضريبية في أداء مهامها بكفاءة ونزاهة وشفافية، حيث يرى البعض [١] أن مأمور الضرائب والذي يمثل الإدارة الضريبية يخضع في عمله لرقابة العديد من الأجهزة الرقابية منها ما هو داخل الجهاز الضريبي ومنها ما هو خارجه، والخوف من تعسف هذه الأجهزة الرقابية يظل سيفاً مسلطاً على رقبته وبالتالي فهو لا يهتم بتحقيق العدالة الضريبية بقدر ما يتم وينصب تركيزه على مدى قانونية أعماله في المقام الأول وبالتالي يترك نفسه لاستخدام الأرقام التي تتفق مع الرداء القانوني لعمله ولا يكون لوجدانه أي دور في ذلك ودافعة في ذلك هو الخوف من العقوبة التي من الممكن أن يتعرض لها من تلك الأجهزة الرقابية.

وبالتالي لابد من منح الإدارة الضريبية قدراً من الاستقلال الإداري والمالي عن وزارة المالية حيث أن هناك العديد من النتائج الإيجابية الناجمة عن استقلالية الإدارة الضريبية متمثلة في النقاط التالية: –

١- يرى البعض [٢] أن منح الإدارة الضريبية قدراً من الاستقلالية يساعدها في التمتع بمزيد من المرونة في عملها وتفاديها للقيود الإدارية التي تحاصرها، كما يساعد على استثمار الموارد المتاحة لديها بشكل أفضل، كما يؤدي الاستقلال إلى حمايتها من خطر تدخل الساسة في عملها لصالح فئات معينة مثل الأحزاب السياسية أو لأهداف وأغراض معينة كالحصول على البيانات التي تستخدم لأغراض المنافسة وهو ما يؤدي

١) عطية، محمد السيد. (٢٠١٣). إصلاح الإدارة الضريبية كجزء من الإصلاح الاقتصادي في مصر، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

٢) محمد، رمضان صديق. (٢٠٠٦). الإدارة الضريبية الحديثة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٤٠، ١٤١.

لتدهور الثقة بين الممولين والإدارة الضـــريبية وشـــكهم في نزاهتها وحياديتها كما هو الحال في معظم الدول النامية.

٢- يشـــعر الممولون بقدر من الاطمئنان والعدالة عندما تمارس الإدارة الضـــريبية عملها باســـتقلال وحيادية، ففي ظل هذا الاســـتقلال يكون ضـمير رجل الإدارة الضـريبية هو الرقيب الوحيد على حق المجتمع في الضـــريبة ولن ينحاز إلى جانب الدولة في الخزانة العامة على حســـاب الممول، أما في حالة غياب الاســـتقلالية يســـيطر على رجل الإدارة الضـريبية الخوف من تبعات المسـئولية الوظيفية تطبيقاً لسـياسـة الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر.

٣- كما يرى البعض أن تمتع الإدارة الضـريبية باسـتقلالية، يمنحها قدراً من المرونة يمكنها من اتباع الأســاليب التي تســهل الوصــول للأنشــطة الاقتصادية غير الرسمية وإلى الأوعية الضريبية مما يوفر الوقت والجهد والإرهاق لكلاً من الإدارة الضريبية والممول.

٢/٢ العفو الضريبي ومدى فاعليته في جذب الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية

تتبنى الدول والحكومات مبدأ العفو الضـــريبي وذلك لتحقيق العديد من الأهداف والغايات التي يأتي في مقدمتها مواجهة ظاهرة التهرب الضـــريبي وتحفيز الأنشـــطة الاقتصادية غير الرسمية على الانخراط في مظلة القطاع الرسمي.

ويرى البعض (١) أن العفو الضريبي يعني منح ضمانة ضد العقاب من التهرب للمول الذي يقوم بالإبلاغ عن وضـعه الضـريبي قبل أن تكتشف الإدارة الضـريبية تهربه وذلك خلال الفترة التي يحددها القانون للعفو الضـــريبي، ويرى البعض الأخر أن تقرير هذا النظام يمنح "فرصة العودة إلى الصدق".

١) محمد، رمضان صديق. (٢٠٠٦). الإدارة الضريبية الحديثة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص ١٤٠، ١٤١.

وتنص المادة الرابعة من القانون ٩١ لسنة ٢٠٠٥ (١) على منح عفواً عاماً عن أداء جميع مبالغ ضرائب الدخل وكذلك ضريبة المبيعات المستحقة على كل شخص عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون وكذلك ما يتعلق بها من ضرائب إضافية وغرامات ومقابل تأخير وذلك بشرطين: -

الأول: - أن يكون هذا الشخص معلوم لدى مصلحة الضرائب وليس له ملفاً ضريبياً، بمعنى انه لم يسبق حصره أو تسجيله أو تقديمه لإقرار ضريبي أو خضع لأي شكل من أشكال الفحص أو المراجعة الضريبية من قبل مصلحة الضرائب العامة أو مصلحة الضرائب على المبايعات، أما في حالة كونه معلوم لدى المصلحة وله نشاط غير معلوم فهذه الحالة تعد من حالات التهرب الضريبي وليست حالة عفو ضريبي.

الثاني: - أن يتقدم بإقرار ضريبي عن دخله عن آخر فترة ضريبية وأن يتقدم للتسجيل لدى مصلحة الضرائب على المبيعات إذا بلغ حد التسجيل وذلك قبل مضي سنة من تاريخ العمل بهذا القانون.

كما نصت المادة على أهمية وضرورة الانتظام في تقديم الإقرارات الضريبية خلال الفترات الضريبية الثلاث التالية حتى لا يسقط الإعفاء المقرر في هذه المادة.

وفيما يخص المشروعات الصغيرة والمتوسطة واستكمالاً لجهود الدولة المستمرة في محاولة تشجيع وتحفيز تلك المشروعات على تقنين أوضاعها واندماجها تحت مظلة الدولة، فقد نصت المادة (٨٧) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ على أن تُعفى مشروعات الاقتصاد غير الرسمي غير المسجلة طرف مصلحة الضرائب المصرية التي تقدمت بطلب ترخيص مؤقت لتوفيق أوضاعها، من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخلها عن السنوات السابقة على حصولها على الترخيص المؤقت وما يرتبط بتلك الضرائب من مقابل تأخير وغرامات وضريبة إضافية وغيرها، ويعد هذا القانون خطوة

١) انظر المادة الرابعة من مواد الإصدار للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

إيجابية لتحفيز وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تقنين أوضاعها والانخراط في القطاع الرسمي. (١)

تقييم نظام العفو الضريبي ومدى فاعليته في جذب الأنشطة غير الرسمية.

١- يعمل العفو الضريبي على مكافحة ظاهرتي التهرب الضريبي والاقتصاد غير الرسمي، حيث يحفز الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية وغير المسجلة ضريبياً على الانضمام والانخراط تحت مظلة الدولة الرسمية طواعية.

٢- يساعد الإدارة الضريبية في عملية حصر الممولين دون تحملها تكاليف أو مشقة حيث تقديم الممولين طواعية إلى الإدارة الضريبية للتسجيل مقابل العفو والصفح وعدم الملاحقة القانونية.

٣- يساهم في زيادة الحصيلة الضريبية على المدى الطويل وذلك نتيجة انضمام أعضاء جدد من الممولين إلى المجتمع الضريبية.

٤- يمنح فرصة للمتهربين من الضرائب ويحفز العاملين بالاقتصاد غير الرسمي لتصحيح سلوكهم.

٣/٢ الحوافز الضريبية المقدمة للأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة

ترجع أهمية الإشارة إلى الأنشطة الصغيرة ومتناهية الصغر في هذه الدراسة إلى أن معظم أنشطة الاقتصاد غير الرسمي هي من منشأت القطاع الخاص الصغيرة ومتناهية الصغر، حيث يرى البعض أن المعالجة الأكثر تأثيراً لظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تكمن في تطبيق نظام ضريبي يحتوي على ميزة جذب المنشأت الصغيرة نحو الرسمية.

يهدف قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إلى المساهمة في دمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي من خلال وضع نظام ضريبي مبسط بديلاً للنظام المعمول به وفقاً لقانون ضريبة الدخل رقم ٩١ لسنة

١) انظر المواد (٨٧)، (٨٨) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

٢٠٠٥، ونستعرض فيما يلي الحوافز الضريبية [١] المقدمة من هذا القانون والتي من شأنها أن تحفز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة على تقنين أوضاعها والتحول للرسمية.

أ- في خطوة إيجابية لتحفيز مشروعات الاقتصاد غير الرسمي على تقنين أوضاعها والانخراط في مظلة الدولة غير المسجلة طرف مصلحة الضرائب المصرية التي تقدمت بطلب ترخيص مؤقت لتوفير أوضاعها، من أداء جميع مبالغ الضريبة المستحقة على دخلها عن السنوات السابقة على حصولها على الترخيص المؤقت وما يرتبط بتلك الضرائب من مقابل تأخير وغرامات وضريبة إضافية وغيرها، ونصت المادة (٢٧) على إعفاء المشروعات ومشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تتقدم بطلب لتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام الباب السادس من هذا القانون من ضريبة الدمغة، ومن رسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشأت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها وغير ذلك من الضمانات التي تقدمها المشروعات للحصول على التمويل، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري، كما تُعفى من الضريبة والرسوم والمشار إليه عقود بتسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات.

ب- ومن ناحية أخرى، تم تطبيق ضريبة جمركية ووحدة مقدارها (٢٪) من القيمة على جميع ما تستورده المشروعات من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها، عدا سيارات الركوب، وذلك اعتباراً من تاريخ العمل لهذا القانون ووفقاً للضوابط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية بعد العرض على مجلس الإدارة.

ج- كما ألزمت المادة (٢٩) من القانون على إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج للمشروعات الخاضعة

١) انظر المواد (٨٧) و (٢٨) و (٢٩) و (٣٠) من القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

لأحكام هذا القانون من الضريبة المستحقة إذا التصرف وذلك وفقاً للشروط والضوابط والإجراءات التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

د- وفيما يخص الضريبة على العقارات المستخدمة بواسطة المنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر، فقد نصت المادة (٣٠) من القانون على أنه يجوز لمجلس الوزراء بناء على عرض مجلس الإدارة، الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنية على الوحدات الخاصة بالمنشأت الصغيرة ومتناهية الصغر وذلك لمدة أو مدد محددة يقدرها مجلس الإدارة أو مجلس الوزراء.

يتضح من العرض السابق ومن نصوص المواد (٢٧) و (٨٧) و (٢٨) و (٢٩) و (٣٠) من القانون ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، أن المشرع استهدف المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة والتي تعمل في إطار الاقتصاد غير الرسمي مقدماً لها العديد من الحوافز الضريبية والمتمثلة في شكل إعفاءات عن كامل الضريبة المستحقة عليها وما يرتبط بها من غرامات وضرائب إضافية، فور تقدمها بطلب لتقنين أوضاعها، بالإضافة إلى إعفائها من مصاريف ورسوم التوثيق والشهر لعقود تأسيس الشركات والمنشأت وعقود التسهيلات الائتمانية وذلك لمدة خمس سنوات، ولم يكتف المشرع بذلك، بل أعطى الحق لمجلس الوزراء في إعفاء تلك المشروعات سواء بشكل كلي أو جزئي من الضريبة على العقارات المستخدمة من قبلها وذلك لمدة محددة يقدرها مجلس الوزراء، هذا بالإضافة إلى إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول والآلات أو معدات الإنتاج من الضرائب.

ومن المتوقع أن تؤتى تلك الإجراءات والإعفاءات الضريبية ثمارها وتحفز تلك المشروعات على سرعة التقدم بأوراقها وطلب تقنين أوضاعها حتى تستفيد تلك الحوافز والإعفاءات الضريبية المقدم، مما يعني في النهاية دمج عدد أكبر من مشروعات الاقتصاد غير الرسمي إلى مظلة الدولة الرسمية.

مراجع الدراسة

أ- **المراجع العربية**

١- أبو قحف، عبدالسلام. (٢٠٠١). **دراسات في إدارة الأعمال**، مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة.

٢- البنك المركزي المصري، قطاع التطوير المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة (٢٠١٧).

٣- المادة الرابعة من مواد الإصدار للقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥.

٤- المواد (٢٨) و (٢٩) و (٣٠) و (٨٧) و (٨٨) من القانون رقم ٥٢ لسنة ٢٠٢٠ بإصدار قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

٥- بن ناصر، عيسى. (٢٠١٠). حاضنات الأعمال كآلية لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد حيضر، العدد ١٨.

٦- تقرير الاستقرار المالي لجمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، البنك المركزي المصري.

٧- حداد، فريد؛ الحاج، مداح عرابي. (٢٠١٧). متطلبات تطبيق العناقيد الصناعية لإعادة هيكلة وتأهيل قطاع الصناعة الغذائية، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد ١٨.

٨- حسني، صورية؛ بن الخضر، السعيد. (٢٠١٨). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية: تعزيز الشمول المالي في جمهورية مصر العربية، **مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بو ضياف المسيلة.

٩- حمودة، رشيد. (٢٠١٢). استراتيجيات إدارة الإقتصاد غير الرسمي في ظل التخطيط للتنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين تجربتي مصر والجزائر، **رسالة**

دكتوراة غير منشـــورة، كلية العلوم الاقتصـــادية والتجارية والتســـيير، جامعة فرحات عباس سطيف.

١٠- دكروري، آيات صلاح. (٢٠٢١). التحول الرقمي وأثره على التنمية المستدامة، **بحـث مقـدم إلى المؤتمر العلمى الـدولي الثـاني**، جـامعـة مصـــر للعلوم والتكنولوجيا.

١١- عبد الفضـــيل، محمود؛ دياب، جيهان. (١٩٨٥). أبعاد ومكونات الاقتصـــاد الخفي في إطار نظم متطورة للحسابات القومية، **مجلة مصر المعاصرة**، العدد ٤٠٠.

١٢- عطية، محمد السيد. (٢٠١٣). إصـلاح الإدارة الضـريبية كجزء من الإصـلاح الاقتصـادي في مصـر، **رسـالة دكتوراة غير منشـورة**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

١٣- كتاب دوري بشـــأن زيادة المبلغ المخصـــص لمبادرة التمويل العقاري لصـــالح محدودي ومتوســـطي الدخل، خطابات دورية، البنك المركزي المصـــري، ٨ أكتوبر ٢٠١٧.

١٤- كتاب دوري بشـــأن زيادة المبلغ المخصـــص لمبادرة التمويل العقاري ومعاملة مصابي وأسر شهداء الجيش والشرطة، خطابات دورية، ٨ أكتوبر ٢٠١٧.

١٥- كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، خطابات دورية، البنك المركزي المصري، يونيو (٢٠١٨).

١٦- كتاب دوري بشأن مبادرة التمويل العقاري لمحدودي ومتوسطي الدخل، خطابات دورية، البنك المركزي المصري، ١٣ يوليو ٢٠٢١.

١٧- لبعل، وهيبة. (٢٠١٦). العناقيد الصناعية مدخل لتحسين تنافسية المؤسسات، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية العلوم الاقتصادية ةعلوم التسيير، جامعة محمد حيضر.

١٨- محسن، منال ممدوح. (٢٠١٧). الآثار الاقتصادية الكلية لدمج الاقتصاد الخفي في الاقتصاد الرسمي في مصر، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة.

١٩- محمد، رمضان صديق. (٢٠٠٦). الإدارة الضريبية الحديثة، **دار النهضة للنشر والتوزيع**، القاهرة.

٢٠- محمد، محمد نجيب. (٢٠٠٣). ظاهرة التهرب الضريبي وآثارها المالية والاقتصادية، دراسة تطبيقية على مصر، **رسالة دكتوراة غير منشورة**، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق.

٢١- محمد، محمود عبد الحافظ. (٢٠١٤). الاقتصاد غير الرسمي في مصر الواقع وأهمية إدماج أنشطته المشروعة في النشاط الرسمي، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد ٤.

٢٢- وزارة المالية، البيان المالي (٢٠١٩ – ٢٠٢٠) www.mof.gov.eg

٢٣- وزير المالية: "٥٥٪ حجم الاقتصاد غير الرسمي .. ويمكنه تحقيق ١,١ تريليون جنيه إضافي للموازنة"، بوابة أموال الغد، ٢٠٢١/٢٢/٨، متاح على الرابط التالي

https://amwalalghad.com/2021/11/08/الرسمي-غير-الاقتصاد-حجم-٥٥-المالية-وزير/

ب- المراجع الاجنبية

24- Kausik Chaudhuri, others (2002), the size and development of the Indian shadow economy, P.4 http://www.economics.uni-Linz.ac.at/Schneider/thehiddepaper1c.pdf

25- Gutmann. P(1977), The Subterranean Economy, financial analysis journal, Nov/Dec. PP 26 – 30.

26- Schneider, F. (2007), Shadow Economies and Corruption All Over the World: Revised Estimates for 120 countries. http://www.lawrence.edu/fast/finklerm/shadeeconomycorruption.july2007.pdf.